وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 12 October, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

تهديدات الرسوم الجمركية تدفع أسعار النفط لأدنى مستوى

الرياض

ابراهيم الغامدي

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت، والخام الأميركي بأكثر من دولارين للبرميل، أو أكثر من 4 %، في تداولات الاسبوع الفائت أمس الأول، حيث ألقى تهديد الرئيس الأميركي دونالد ترمب بفرض رسوم جمركية متزايدة على الصين بظلاله على توقعات الطلب في سوق يُنظر إليه على أنه فائض في المعروض.

استقرت العقود الآجلة لخام برنت عند 62.73 دولارًا للبرميل، بانخفاض قدره 2.49 دولار، أو 3.82 %، وهو أدنى مستوى لها منذ 5 مايو. وأغلق خام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند 58.90 دولارًا للبرميل، بانخفاض قدره 2.61 دولارًا، أو 4.24 %، وهو أدنى مستوى لها منذ أوائل مايو.

وقال جيوفاني ستونوفو، المحلل في بنك يو بي إس: "جاءت موجة البيع نتيجةً للتحول إلى أسواق خالية من المخاطرة عقب تهديد ترمب بفرض رسوم جمركية على السلع الصينية".

وقال أندرو ليبو، رئيس شركة ليبو أويل أسوشيتس: "يشهد اليوم ذروة عوامل متعددة، أبرزها تهديد ترمب بزيادة هائلة في الرسوم الجمركية على الصين". وقال ليبو إن زيادة إنتاج أوبك، وزيادة الإنتاج في أميركا الشمالية والجنوبية، وتراجع المخاطر الجيوسياسية بعد اتفاق وقف إطلاق النار في غزة "جميعها عوامل يمكن أن تُضاف إلى إعلان ترمب عن فرض رسوم جمركية على الصين".

وكان من المقرر أن يلتقي ترمب بالرئيس الصيني شي جين بينغ بعد نحو ثلاثة أسابيع في كوريا الجنوبية، وقد اشتكى على وسائل التواصل الاجتماعي مما وصفه بخطط الصين للسيطرة على الاقتصاد العالمي، بعد أن وسّعت الصين بشكل كبير ضوابطها على صادرات العناصر الأرضية النادرة يوم الخميس. وتُهيمن الصين على سوق هذه العناصر، التي تُعدّ أساسية لتصنيع التكنولوجيا.

بالإضافة إلى تهديده بإلغاء الاجتماع مع شي، قال ترمب إنه قد يفرض زيادة هائلة في الرسوم الجمركية على السلع الصينية. ووقّعت إسرائيل وحركة حماس الفلسطينية اتفاق وقف إطلاق النار يوم الخميس في المرحلة الأولى من جهود ترمب لإنهاء الحرب في غزة.

بموجب الاتفاق، الذي صادقت عليه الحكومة الإسرائيلية يوم الجمعة، سيتوقف القتال، وتنسحب إسرائيل جزئيًا من غزة، وستُطلق حماس سراح جميع الرهائن المتبقين الذين أسرتهم في الهجوم الذي أشعل فتيل الحرب، مقابل إطلاق سراح مئات الأسرى المحتجزين لدى إسرائيل.

تعرضت سفن عديدة لهجمات من قِبل الحوثيين المتحالفين مع إيران في اليمن منذ عام 2023، مستهدفةً سفنًا يعتبرونها مرتبطة بإسرائيل فيما وصفوه بالتضامن مع الفلسطينيين بشأن حرب غزة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال دانيال هاينز، المحلل في بنك إيه ان زد، بأن اتفاق وقف إطلاق النار في غزة يعني أن التركيز قد يعود إلى فائض النفط الوشيك، مع استمرار أوبك في تخفيف تخفيضات الإنتاج.

أدت زيادة الإنتاج التي جاءت أقل من المتوقع في نوفمبر، والتي اتفقت عليها منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك، وحلفاؤها (أوبك+) يوم الأحد، إلى تهدئة بعض المخاوف بشأن فائض المعروض.

وقال محللو بي ام آي، في مذكرة يوم الجمعة: "لم تترجم توقعات الأسواق بزيادة حادة في إمدادات النفط الخام إلى انخفاض كبير في الأسعار". ويشعر المستثمرون بالقلق أيضًا من أن يؤدي إغلاق الحكومة الأميركية المطول إلى تباطؤ الاقتصاد الأميركي والإضرار بالطلب على النفط في أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم.

وقال محللو النفط لدى انفيستن دوت كوم، انخفضت أسعار النفط يوم الجمعة مع تأثر علاوة المخاطرة بتوقيع وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس. كما استمرت المخاوف بشأن زيادة العرض وتباطؤ الطلب، مما أثار قلق المتداولين في ظل استعدادهم لانخفاض محتمل في استهلاك الوقود في الولايات المتحدة خلال فصل الشتاء القادم. وظل تأثير الإغلاق الحكومي الأميركي المطول على الاقتصاد الأميركي، وبالتالي على الطلب على الوقود، مصدر قلق. وحققت أسعار النفط الخام بعض المكاسب في وقت سابق من هذا الأسبوع بعد أن رفعت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها الإنتاج بهامش أقل من المتوقع، مما ساهم في تهدئة بعض المخاوف بشأن وفرة المعروض.

انخفضت أسعار النفط بعد اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، مما قلل من علاوة المخاطرة. انخفضت أسعار النفط بنسبة 1.6 % يوم الخميس بعد أن وافقت إسرائيل وحماس على المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه الولايات المتحدة.

ومن المتوقع أن تطلق حماس سراح جميع رهائنها بموجب الاتفاق، بينما ستوقف إسرائيل هجماتها على غزة وتسحب قواتها من القطاع. يُعدّ هذا الاتفاق الخطوة الأولى في خطة من 20 نقطة اقترحها الرئيس الأميركي دونالد ترمب.

في حين أن اتفاق وقف إطلاق النار قد حسّن معنويات السوق، إلا أنه تسبب في خسائر في أسعار النفط، حيث أخذ المتداولون في الاعتبار علاوة مخاطرة أقل نتيجةً لعدم الاستقرار الجيوسياسي في الشرق الأوسط. وقد أدت الحرب المستمرة منذ عامين بين إسرائيل وحماس إلى ارتفاع أسعار النفط، حيث شعر المتداولون بالقلق من احتمال انقطاع الإمدادات في المنطقة.

في وقت، خفضت شركات الطاقة الأميركية الأسبوع الماضي عدد منصات النفط والغاز الطبيعي العاملة، وهو أول انخفاض منذ ستة أسابيع، وفقًا لشركة خدمات الطاقة بيكر هيوز. وأعلنت شركة بيكر هيوز، في تقريرها الذي حظي بمتابعة واسعة يوم الجمعة، عن انخفاض عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر على الإنتاج المستقبلي، بمقدار منصتين ليصل إلى 547 منصة خلال الأسبوع المنتهي في 10 أكتوبر.

صرحت شركة بيكر هيوز بأن انخفاض هذا الأسبوع يُقلص إجمالي عدد منصات الحفر بمقدار 39 منصة، أي بنسبة 7 % عن نفس الفترة من العام الماضي، مضيفة بأن منصات النفط انخفضت بمقدار أربع منصات إلى 418 منصة هذا الأسبوع، بينما ارتفعت منصات الغاز بمقدار منصتين إلى 120 منصة، وهو أعلى مستوى لها منذ أغسطس.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في حوض برميان غرب تكساس وشرق نيو مكسيكو، أكبر تكوين صخري منتج للنفط في الولايات المتحدة، انخفض عدد منصات الحفر بمقدار منصة واحدة هذا الأسبوع ليصل إلى 250 منصة، وهو أدنى مستوى له منذ سبتمبر 2021.في الوقت نفسه، انخفض عدد منصات الحفر في تكساس بمقدار ست منصات هذا الأسبوع ليصل إلى 238 منصة، وهو أيضًا أدنى مستوى له منذ سبتمبر 2021.

انخفض عدد منصات النفط والغاز بنحو 5% في عام 2024 و20 % في عام 2023، حيث دفع انخفاض أسعار النفط والغاز في الولايات المتحدة خلال العامين الماضيين شركات الطاقة إلى التركيز بشكل أكبر على تعزيز عوائد المساهمين وسداد الديون بدلاً من زيادة الإنتاج.

أعلنت شركات الاستكشاف والإنتاج المستقلة، التي تتابعها شركة الخدمات المالية الأميركية تي دي كوين، أنها تخطط لخفض نفقاتها الرأسمالية بنحو 4 % في عام 2025 مقارنةً بالمستويات المسجلة في عام 2024. ويُقارن ذلك بإنفاق سنوي ثابت تقريبًا في عام 2024، وزيادات بنسبة 27 % في عام 2023، و40 % في عام 2022، و4 % في عام 2021.

وعلى الرغم من أن المحللين توقعوا انخفاض أسعار النفط الخام الأميركي الفوري للعام الثالث على التوالي في عام 2025، إلا أن إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعت ارتفاع إنتاج النفط الخام من مستوى قياسي بلغ 13.2 مليون برميل يوميًا في عام 2024 إلى حوالي 13.5 مليون برميل يوميًا في عام 2025.

وفيما يتعلق بالغاز، توقعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن تؤدي زيادة أسعار الغاز الفوري بنسبة 56 % في عام 2025 إلى حث المنتجين على زيادة عمليات الحفر. انخفض النشاط هذا العام بعد انخفاض الأسعار بنسبة 14 % في عام 2024، مما دفع العديد من شركات الطاقة إلى خفض إنتاجها لأول مرة منذ أن أدت جائحة كوفيد19- إلى انخفاض الطلب على الوقود في عام 2020.

توقعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية ارتفاع إنتاج الغاز إلى 107.1 مليارات قدم مكعبة يوميًا في عام 2025، ارتفاعًا من 103.2 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 2024، ومستوى قياسي بلغ 103.6 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 2023.

من جهة أخرى، قال مسؤولون تنفيذيون ومحللون في قطاع النفط الإيراني إن العقوبات الأميركية الأخيرة على صادرات النفط الإيرانية تُوجه ضربةً لشركة التكرير الصينية العملاقة سينوبك، باستهدافها محطةً تُعالج من خلالها الشركة الحكومية الكبرى خُمس وارداتها من النفط الخام.

وتُزيد العقوبات المُعلنة يوم الخميس من تعقيد العلاقات الأميركية الصينية، إذ تأتي قبل محادثات مُخطط لها بين الرئيسين دونالد ترمب وشي جين بينغ في وقت لاحق من هذا الشهر. تأتي هذه الخطوة في أعقاب قرار الصين تشديد الرقابة على صادرات المعادن النادرة، وتعكس جهود واشنطن المُستمرة لتقييد تجارة النفط الإيرانية مع أكبر عملائها.

كانت شركة ريتشاو شيهوا لمحطة النفط الخام المحدودة، المملوكة بنسبة النصف لوحدة لوجستية تابعة لشركة سينوبك، من بين الكيانات التي أدرجتها وزارة الخزانة الأميركية في جولة عقوبات تشمل أيضًا سفنًا تنقل النفط الخام الإيراني وغاز البترول المُسال، بالإضافة إلى مصفاة صينية مُستقلة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

صرحت الولايات المتحدة بأن محطة ريتشاو شيهوا، في مدينة لانشان بمقاطعة شاندونغ، مُخصصة لاستقبال النفط الإيراني على متن سفن خاضعة للعقوبات. تمتلك شركة سينوبك كانتونز القابضة، وهي شركة لوجستية تابعة لشركة سينوبك، 50 % من المحطة، التي تُشغل ثلاثة أرصفة لخدمة ناقلات النفط الخام العملاقة، بينما يمتلك ميناء ريتشاو التابع لمجموعة موانئ شاندونغ المدعومة من الحكومة المحلية النسبة المتبقية.

تتولى شركة سينوبك، وهي شركة لوجستية مدعومة من الحكومة المحلية، التعامل مع معظم النفط الخام الذي يمر عبر المحطة، وفقًا لشركة فورتيكسا لتتبع ناقلات النفط، ومسؤولين تنفيذيين في القطاع مُطلعين على الميناء. وأكد تجار ومحللون أن سينوبك امتنعت عن شراء النفط الإيراني.

مع هذه الإجراءات الأخيرة، يرتفع عدد محطات استيراد النفط الخاضعة للعقوبات في مركز التكرير في شاندونغ إلى خمس محطات، وهو ما يمثل نصف قدرة المقاطعة على التعامل مع ناقلات النفط العملاقة التي تحمل كل منها مليوني برميل من النفط.

ووسّعت الصين بشكل كبير ضوابطها على تصدير المعادن النادرة يوم الخميس قبيل المحادثات بين الرئيسين دونالد ترمب وشي جين بينغ. وتعد مقاطعة شاندونغ، حيث تتركز شركات التكرير الصينية المستقلة، أكبر وجهة لشحنات النفط من إيران وفنزويلا وروسيا التي تعاني من العقوبات.

وقال صامويل كونغ، المحلل الكبير في شركة "إف جي إي"، التي تقدر أن 20-10 % فقط من النفط المستورد في ريتشاو يأتي من مصادر خاضعة للعقوبات: "بالمقارنة مع الجولة السابقة من العقوبات على المحطات الصينية، فإن التأثير قد يكون أكبر"..

على المدى القريب، قد نشهد اضطرابات في عمليات التفريغ حول ريتشاو، وقد تبحث السفن التي تحمل براميل غير خاضعة للعقوبات عن موانئ بديلة في شاندونغ لتفريغ حمولاتها. وأفادت عدة مصادر شحن بأن أسعار شحن ناقلات النفط الخام العملاقة الفورية على خط الشرق الأوسط-الصين ارتفعت بنسبة 3 % يوم الجمعة، مدعومةً بمخاوف من الازدحام أو تأخير التفريغ نتيجة العقوبات.

في العام الماضي، استوردت سينوبك حوالي 804,000 برميل يوميًا عبر محطة ريتشاو شيهوا، أي ما يعادل 20 % من إجمالي وارداتها، وفقًا لشركة فورتيكسا وأحد المسؤولين التنفيذيين في القطاع. ولتجنب استخدام المحطة، ستضطر سينوبك إلى إعادة توجيه الشحنات إلى منشآت أخرى لتزويد مصفاتين فرعيتين رئيسيتين على الأقل، هما سينوبك لويانغ للبتروكيميائيات في مقاطعة خنان، وسينوبك يانغتسي للبتروكيميائيات في مقاطعة جيانغسو. وأوضح المسؤولان التنفيذيان أن كلا المحطتين متصلتان بمحطة ريتشاو عبر خطوط أنابيب.

وتبلغ الطاقة الإجمالية لهذين المحطتين لمعالجة النفط الخام 420,000 برميل يوميًا. وأفاد مسؤولٌ ثالثٌ في القطاع مُلِمٌّ بنظام التكرير في سينوبك، أن محطة ريتشاو تخدم بشكل غير مباشر العديد من مصافي سينوبك الأصغر على طول نهر اليانغتسي عبر خطوط الأنابيب.

وكحل بديل، قد تعمل سينوبك على زيادة الواردات في ميناء نينغبو أو تشينغداو، أو زيادة الإنتاج في مصانع أخرى قريبة للتعويض عن تخفيضات الإنتاج المحتملة في لويانغ ويانغتسي، حسبما قال مسؤول تنفيذي قريب من سينوبك.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بلومبرغ: أرامكو تتمهل بمشاريع بتروكيماويات محلية وسط تركيزها على الدولية

اقتصاد الشرق

تتمهل "أرامكو السعودية" في تنفيذ ثلاثة مشاريع توسعة بقطاع الكيماويات محلياً، وسط ضغوط على الإنفاق بسبب تراجع أسعار النفط، في وقت تُعطي الأولوية للاستثمارات الدولية، وفقاً لأشخاص مطلعين على الوضع.

بحسب الأشخاص، الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لخصوصية المعلومات، تتريث الشركة في بدء الأعمال الهندسية والتصميمية الرئيسية في هذه المنشآت. وذكر أحد هؤلاء الأشخاص أن هذه التأجيلات تهدف إلى توزيع الإنفاق، في ظل وجود متطلبات استثمارية أكثر إلحاحاً.

امتنعت "أرامكو" عن التعليق.

"أرامكو" تزيد الاقتراض

تشكل هذه التأجيلات أحدث مثال على تريث السعودية في الإنفاق على المشاريع طويلة الأجل، في ظل الخطط الاستثمارية الضخمة الرامية لتنويع الاقتصاد، وسط انخفاض أسعار النفط. وهو ما دفع الحكومة و"أرامكو" إلى زيادة الاقتراض، إذ سجلت الشركة صافي مديونية العام الماضي.

تراجعت أسعار النفط في لندن بنحو 12% العام الجاري إلى متوسط 66 دولاراً للبرميل، أي أقل بكثير من 94 دولاراً التي تُقدّر "بلومبرغ إيكونوميكس" أن المملكة تحتاجها لموازنة ميزانيتها. وانعكس هذا التراجع أيضاً على "أرامكو"، التي سجّلت عشرة فصول متتالية من انخفاض الأرباح.

"أرامكو" تحافظ على وتيرة توزيعات الأرباح الفصلية حتى نهاية العام

تندرج المشاريع المؤجلة ضمن مساعي "أرامكو" لتحويل النفط الخام مباشرة إلى منتجات كيميائية. وتتمهل الشركة حالياً حيال مشروعين مشتركين في ينبع على الساحل الغربي للمملكة على البحر الأحمر، إلى جانب منشأة أخرى في الجبيل على الساحل الشرقي المطل على الخليج. وكانت "أرامكو" قد جمّدت في وقت سابق مشروعاً مشتركاً مع شركة إنتاج الكيماويات "سابك" لبناء مشروع جديد لتحويل النفط الخام في رأس الخير على الخليج العربي.

الأولوية لمنشآت التكرير الدولية

تُعطي "أرامكو" الأولوية للاستثمار في منشآت التكرير والكيماويات الدولية، لأنها أكثر تقدماً، وأيضاً لأنها تقع بالقرب من مراكز الطلب الكبرى في الصين وكوريا الجنوبية. ويُتوقّع أن يستمر الطلب على الكيماويات المستخدمة في صناعة المنتجات البلاستيكية في التوسع لعقود، حتى مع توقع أن تُبطئ التحوّلات في قطاع الطاقة نموّ الطلب على وقود النقل مثل البنزين.

تحالف "بلاك روك" يجمع 10 مليارات دولار لتمويل الاستثمار بأصول "أرامكو" في الجافورة

وتُساهم الخطط الخارجية في إحراز "أرامكو" تقدماً نحو هدفها المتمثل في تحويل 4 ملايين برميل يومياً من النفط الخام إلى بتروكيماويات في نهاية المطاف. وقال أشخاص مطلعون على الخطة إن تأجيل مشاريع توسعة محلية

أنقر هنا للرجوع للأعلى

سيساعد في توزيع الإنفاق، وقد تقرر "أرامكو" في نهاية المطاف المضي بهذه المشاريع في وقت لاحق.

التركيز على الغاز

تواصل "أرامكو" أيضاً الإنفاق على مشاريع إنتاج النفط والغاز، مثل حقل الجافورة للغاز الطبيعي، الذي من المقرر أن يبدأ الإنتاج في مرحلته الأولى في وقت لاحق من العام الجاري. وتخطط الشركة لإنفاق أكثر من 50 مليار دولار خلال العام الجاري، يوجَّه الجزء الأكبر منها إلى مشاريع الاستكشاف والإنتاج بقطاع الغاز، وإلى الحفاظ على طاقة إنتاج النفط.

"أرامكو" السعودية تشارك "سينوبك" بمشروع في الصين بقيمة 4 مليارات دولار

تعمل "أرامكو" على أربعة مشاريع لتحويل النفط الخام إلى كيماويات، اثنان في الصين، وواحد في كوريا، ومشروع مشترك مع "توتال إنرجيز" (TotalEnergies) في السعودية، ومن المقرر أن تبدأ جميعها خلال السنوات الثلاث المقبلة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"الكهرباء السعودية" توضح: موقعنا آمن والرابط المرسل للمشتركين موثوق

اليوم

أكدت الشركة السعودية للكهرباء أن موقعها الإلكتروني يعمل بشكل طبيعي، وأن جميع أنظمتها التقنية تخضع لأعلى معايير الأمان والموثوقية، ضمن منظومة حماية رقمية متكاملة تضمن سلامة بيانات المشتركين واستقرار الخدمات الإلكترونية.

وأوضحت الشركة أن الرابط المرسل للمشتركين عبر الرسائل النصية، والمرتبط بالنطاق الرسمي (https://4se.sa) ، مملوك بالكامل للشركة السعودية للكهرباء، ويُوجَّه فقط إلى الأرقام المسجلة في أنظمة الشركة، مشيرة إلى أن هذا الرابط يأتي في إطار تحديث سياسة الخصوصية وحماية البيانات، ويُعد جزءًا من جهود الشركة لتعزيز الشفافية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في حماية معلومات العملاء.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

السعودية تقود المنطقة بإنفاق قياسي على النفط والغاز في عام 2025

الوطن

تتصدر السعودية منطقة الشرق الأوسط بإنفاق قياسي في قطاعي النفط والغاز في عام 2025. ووفقًا لتقرير وكالة الطاقة الدولية السنوي حول الاستثمار العالمي في الطاقة لعام 2025، فقد شهدت المملكة استثمارات كبيرة في قطاعي النفط والغاز، وصلت إلى مستويات قياسية في عام 2025. ويُعزى هذا الارتفاع إلى النهج الجديد الذي تتبناه دول المنطقة في قطاع الطاقة.

وقد رحبت العديد من الدول العربية بالاستثمارات الخارجية في قطاع الطاقة التقليدي غير المتجدد الحالي، إلا أن أيًا منها لم يصل إلى المستويات التي وصلت إليها السعودية.

انخفاض عالمي في الاستثمارات

تتمتع السعودية بكميات هائلة من الموارد الطبيعية، ونتيجة لعدة عوامل تخفيفية، فمن المتوقع أن يصل الإنفاق على القطاعات إلى مستويات قياسية جديدة.

ومن المتوقع أن يشهد قطاعًا النفط والغاز العالميان انخفاضًا حادًا في الاستثمارات لأول مرة منذ جائحة «كوفيد19-»، التي تأثرت بها العديد من القطاعات بتوقف حركة التجارة العالمية.

وأفادت وكالة الطاقة الدولية بأنه في حين من المتوقع أن تنخفض الاستثمارات العالمية في قطاعي المنبع والنفط والغاز، إلا أن الاستثمارات تتجه نحو الشرق الأوسط، بقيادة السعودية.

وتتوقع نسخة 2025 من تقرير وكالة الطاقة الدولية السنوي حول الاستثمار العالمي في الطاقة أن يبلغ الاستثمار في قطاعي النفط والغاز في المنبع أقل من 570 مليار دولار أمريكي في عام 2025، بانخفاض قدره 4% تقريبًا.

في المقابل، من المتوقع أن يستثمر قطاع الشرق الأوسط حوالي 130 مليار دولار أمريكي في إمدادات النفط والغاز في عام 2025، وهو ما يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الاستثمارات العالمية.

150 مليار ريال استثمارات

لا تزال دول الشرق الأوسط تُواصل استثماراتها في قطاعي النفط والغاز، رغم التراجع الحاد الذي يشهده السوق العالمي. وتتصدر المملكة العربية السعودية المنطقة من حيث الإنفاق، والذي من المتوقع أن يصل إلى 40 مليار دولار (150 مليار ريال سعودي) بحلول عام 2025، بزيادة قدرها 15% تقريبًا عن عام 2015.

من المتوقع أن تشهد دولة قطر المجاورة زيادة في الاستثمارات المحلية 7 أضعاف منذ عام 2015. ومن العوامل الرئيسية وراء هذه الزيادة التطوير المتسارع لحقل الشمال، في حين تضاعف الاستثمار الأجنبي 4 أضعاف خلال الفترة نفسها. وقد أفادت وكالة الطاقة الدولية بأن زيادة الاستثمار الأجنبي والمحلي يمكن أن تعزز استقرار السوق في ظل اقتصاد عالمي يشوبه عدم اليقين. وقد شهدت عدة دول حول العالم انخفاضًا كبيرًا في توليد الطاقة، مما أدى إلى

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إغلاق عدد كبير من المواقع.

وجهة أساسية

من المقرر أن تقوم دول الشرق الأوسط بتزويد العالم بالنفط والغاز الأساسيين من خلال الصادرات

في الوقت الذي يشهد فيه العالم انخفاضًا ملحوظًا في الإنفاق على قطاعي النفط والغاز في المنبع، فإن الوضع المعاكس الذي يشهده الشرق الأوسط يعني أن المناطق ذات الاستهلاك العالي للطاقة في العالم، مثل أوروبا والولايات المتحدة، ستتجه إلى دول مثل المملكة العربية السعودية لتوفير كميات هائلة من الطاقة المُصدّرة من النفط والغاز. وقد أدى خبر إغلاق الصين لعدة مواقع للفحم في منطقة منغوليا الداخلية إلى توجيه صناعة الطاقة العالمية نحو الشرق الأوسط.

الاستثمار في قطاعي النفط والغاز

- 570 مليار دولار عالميا في عام 2025.

- 4 % انخفاض عن عام 2024.

- 130 مليار دولار استثمارات الشرق الأوسط في 2025.

- 150 مليار ريال استثمارات السعودية بحلول 2025.

- 15 % زيادة الاستثمارات في السعودية عن عام 2015.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

العراق يدشن مشروع الأنبوب البحري لتصدير النفط بطاقة 2.4 مليون برميل يومياً

أكد وزير النفط العراقي حيان عبد الغني، السبت، أن مشروع الأنبوب البحري الثالث يوفر خيارات متعددة للتصدير، مبيناً أن الطاقة التصميمية للمشروع تبلغ 2.4 مليون برميل يومياً، فيما تصل طاقته التشغيلية إلى نحو مليوني برميل يومياً.

وذكر بيان لوزارة النفط نقلته وكالة الأنباء العراقية، أن «مشروع الأنبوب البحري الثالث يعد أحد أهم المشاريع الاستراتيجية التي تنفذها وزارة النفط من خلال شركة نفط البصرة، ويمثل نقلة نوعية في منظومة تصدير النفط الخام من الموانئ الجنوبية للعراق».

وأوضح الوزير، خلال حضوره أعمال تدشين المشروع في محافظة البصرة، أن «الطاقة التصميمية للمشروع تبلغ 2.4 مليون برميل يومياً، فيما تصل طاقته التشغيلية إلى نحو مليوني برميل يومياً، وهو ما يعزز القدرة التصديرية للعراق بشكل فعّال، ويمنح مرونة عالية في إدارة عمليات التصدير».

وأوضح عبد الغني أن «المشروع يتكون من عدة مرافق حيوية تشمل أنبوباً بحرياً بقطر 48 عقدة، بطول إجمالي يبلغ نحو 70 كم، منها 61 كم في البحر و9 كم في البر، ومنصتين بحريتين ((1 - VS) و(2 - VS) تقعان قرب ميناء البصرة النفطي وميناء خور العمية، وعوامة تصدير بحرية (4 - SPM)، وكابلاً بحرياً مزدوجاً للكهرباء والاتصالات بطول 60 كم، إضافة إلى منظومات السيطرة، والكهرباء، والاتصالات، والحماية الكاثودية».

وبين الوزير أن «أهمية المشروع تأتي باعتباره يضيف طاقة تصديرية إضافية بواقع مليوني برميل يومياً، ويوفر خيارات متعددة لتصدير النفط من خلال تفرعاته الثلاث: ميناء البصرة النفطي وميناء خور العمية والمنصة العائمة (SPM - 4)».

وأشار الوزير إلى أن «عقد استكمال تنفيذ المشروع تم توقيعه بتاريخ 13 أبريل (نيسان) 2025 بين شركة نفط البصرة وائتلاف شركتي ESTA & MICOPERI، وبمدة تنفيذ تبلغ 757 يوماً، ومن المؤمل إنجاز المشروع نهاية عام 2027»، لافتاً إلى «التطلع إلى استمرار التعاون والتكامل بين المؤسسات الوطنية والشركات العالمية لتحقيق المزيد من الإنجازات لصالح العراق وشعبه».

وتابع البيان أن «الفعالية حضرها وكيل الوزارة لشؤون الاستخراج باسم محمد خضير ومدير عام شركة نفط البصرة باسم عبد الكريم والجهات المنفذة والداعمة للمشروع».

وذكر البيان أن «المشروع يؤكد رؤية وزارة النفط في بناء منظومة متكاملة لتأمين الطاقة التصديرية وتعزيز مكانة العراق في السوق النفطية العالمية، كما نعبر عن تقديرنا العالي لجهود الملاكات الوطنية وشركائنا من الشركات المنفذة في إنجاز هذا العمل الكبير».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

فشل صفقة بناء سفينة تركيب توربينات الرياح البحرية.. اكتملت بنسبة 98.9%

يُحيط الغموض مستقبل سفينة متخصصة لتركيب توربينات الرياح البحرية بعد إلغاء مفاجئ يهدد بتفاقم أزمة القطاع المتعثر في الولايات المتحدة.

وفي خطوة صادمة، ألغت شركة ميرسك الدنماركية عقدًا لبناء السفينة مع شركة "سيتريوم" (Seatrium) رغم اكتمال بنائها بنسبة 98.9%.

والآن، تبحث "سيتريوم"، التي تتخذ من سنغافورة مقرًا لها، اتخاذ الإجراءات القانونية لتدارك الوضع الناتج عن الوقف "الظالم" لأعمال البناء.

وكان من المقرر استعمال السفينة في العام المقبل (2026) لتركيب توربينات الرياح البحرية في مزرعة شركة إكوينور النرويجية قبالة سواحل الولايات المتحدة "أوفشور ويند 1" التي كان من المقرر دخولها حيز التشغيل في عام 2027، بحسب متابعات منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) لتطورات قطاع الرياح البحرية.

سفينة تركيب توربينات الرياح البحرية

تصل قيمة الصفقة المُلغاة لبناء سفينة تركيب توربينات الرياح البحرية بين شركتي ميرسك وسيتريوم إلى 475 مليون دولار.

وتقدّمت ميرسك أوفشور ويند (Maersk Offshore Wind) بالطلبية إلى شركة بناء السفن السنغافورية في مارس/آذار من عام 2022، وانطلقت أعمال إنشائها في مايو/أيار الماضي (2025).

وكان من المقرر نشر السفينة داخل مزرعة "أوفشور ويند 1" لإجراء عمليات تركيب توربينات الرياح بصورة متتالية وفي وقت أقل بنسبة 30% من الطرق التقليدية.

وأرجعت ميرسك إلغاء الطلبية إلى التأخيرات التي شابت أعمال البناء، ومشكلات أخرى لم تسمها، رغم أن السفينة أوشكت على الانتهاء.

والآن، تقول سيتريوم إنها تستكشف حلولًا قابلة للتنفيذ؛ من بينها التفاوض مع المستهلك النهائي للسفينة مزرعة الرياح "إمباير أوفشور ويند 1" (1Empire Offshore Wind) التي تطورها شركة إكوينور.

ووفق تفاصيل المشروع لدى منصة الطاقة المتخصصة، من المقرر تركيب 54 توربين رياح داخل مزرعة الرياح بسعة 810 ميغاواط لتزويد نصف مليون منزل في نيويورك بالكهرباء النظيفة.

وتقرر استئناف أعمال بناء مزرعة طاقة الرياح البحرية بعد أمر وقف أصدره مكتب إدارة طاقة المحيطات التابع لوزارة الداخلية الأميركية في أبريل/نيسان (2025) رغم الحصول على الضوء الأخضر خلال مدة حُكم الرئيس السابق جو بايدن.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكانـت إدارة الرئيـس الحـالي دونالـد ترمـب تبحـث في مـدى امتثال مطور المزرعة بالأُطر التنظيمية والبيئية، ولأن التقييم السابق تم دون إجراء التحليلات والمشاورات الكافية.

وتسبب هـذا التوقـف الـذي دام شـهرًا في خفـض قيمـة مشروعـات الريـاح البحريـة في أميركا التي تطورها "إكوينـور" بمقـدار 955 مليـون دولار.

بناء سفن تركيب توربينات الرياح البحرية

تقول شركة سيتريوم إنها تراجع حاليًا مدى قانونية إشعار "ميرسك" بإلغاء صفقة بناء سفينة تركيب توربينات الرياح، والمزاعم الواردة فيه.

وأيضًـا، تقيّـم الشركـة المعروفـة سـابقًا باسـم "سـيمبكورب" (Sembcorp) للحفـارات والمنصـات العائمـة البحريـة الخيـارات القانونيـة والتجاريـة المتاحـة فيمـا يتعلـق بالعقـد؛ ومنهـا الحـق في الطعـن عليـه مـع بـدء الإجـراءات القانونيـة سـعيًا للحصـول علـى كل التعويضـات الممكنـة نـظير الوقـف "الظـالم".

وفـور ورود الأنبـاء عـن إلغـاء الصفقـة، هـوت أسـهم شركـة سيتريوم بنسبة 6.5% في بورصة سنغافورة، يوم الخميس الموافـق 9 أكتوبر/تشريـن الأول الجـاري (2025).

كما نصحت الشركة المساهمين بتوخي الحذر عند التعامل مع الأسـهم أو أي أوراق ماليـة أخـرى تخص المجموعـة.

ولا يُعـرف حتى الآن، مـا إذا كانـت "ميرسـك" قـد سـددت المدفوعـات المستحقة عليهـا مقابـل أعمـال بنـاء السـفينة من عدمـه.

مـن جانبهـا، تقـول شركـة إكوينـور إنهـا تُقيِّـم تبعـات المشـكلة والبدائـل المتاحـة أمامهـا لمواصلـة إحـراز تقـدم ودخـول مزرعـة الريـاح البحريـة الأميركيـة لـحيز التشـغيل في الموعـد المقـرر في عـام 2027.

يُشـار هنـا إلى أنـه يوجـد عـدد محـدود مـن السـفن القـادرة على رفـع وحمـل وتجميـع وتركيـب توربينـات الريـاح البحريـة حـول العـالم.

وفي سـبتمبر/أيلول الماضي (2025)، حققـت سـيتريوم إنجـازًا بتسـليمها أولى سـفن تركيـب توربينـات الريـاح البحريـة في الولايـات المتحـدة والمملوكـة لشركـة "دومينيون إنرجي" (Dominion Energy).

وقـد تكـون السـفينة واسـمها "تشـاريبديس" (Charybdis) بطـول 472 قدمًـا وعـرض 184 قدمًـا خيـارًا مُجديًـا أمـام إكوينـور، وهـو مـا أكـده ممثـل "دومينيـون" جيرمـي سـلايتون بقولـه إن السـفينة سـتكون متاحـة لدعـم المشـروعات المختلفـة ولا سـيما تركيـب توربينـات الريـاح البحريـة فـور انتهـاء عقـد الإيجـار مـع مزرعـة ريـاح بحريـة في فيرجينيـا.

أنـقـر هـنـا للرجـوع للأعلى

الطاقة

مسار تحول الطاقة في أميركا اللاتينية والكاريبي متعثر.. و4 ركائز كفيلة بالتغيير

يسير تحول الطاقة في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بخطوات بطيئة، رغم امتلاك المنطقة موارد ضخمة من الطاقة الشمسية والرياح.

فدول المنطقة تتمتع بفرص واعدة لريادة قطاع الطاقة العالمية، إلى جانب مقومات تجعلها قادرة على دعم نظام طاقة آمن ومستدام وعادل.

وحاليًا، تمثّل الطاقة المتجددة نحو 70% من إنتاج الكهرباء، منها 52.5% من الطاقة الكهرومائية.

ومع ذلك، تُظهر المؤشرات أن تحول الطاقة في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سجّل نموًا لا يتجاوز 1.2% خلال العقد الماضي، في حين تحققت قفزات مضاعفة في مناطق أخرى، وفقًا لتقرير حديث، اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

ومع تزايد الضغوط ووفرة الإمكانات، بات لزامًا على دول المنطقة تحقيق نمو مستدام من خلال تحول أنظمة الطاقة.

ثروات أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

تمتلك دول أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي احتياطيات وفيرة من الوقود الأحفوري، فلدى فنزويلا أكبر احتياطيات مؤكدة عالميًا، وتتصدر البرازيل إنتاج النفط في أميركا الجنوبية.

ومع ذلك، لا يمثّل الوقود الأحفوري سوى ثلثي إجمالي استهلاك الطاقة، مقارنة بمعدل عالمي يبلغ 80%، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وما يزال النفط المهيمن على قطاع النقل، بينما يغطي الوقود الحيوي نحو 10% من الطلب، أي ما يقارب ضعف المعدل العالمي.

على الجانب الآخر، تبقى إمكانات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المنطقة من بين الأقوى عالميًا.

وعلى صعيد الانبعاثات، لم تتجاوز مساهمة المنطقة 5% من الانبعاثات العالمية للطاقة منذ 1971، رغم أنها تمثّل 9% من الناتج الإجمالي العالمي.

وفي الوقت ذاته، تشكّل المنطقة 25% من الإنتاج العالمي للمعادن الحيوية، بما في ذلك 40% من النحاس و35% من الليثيوم.

وأمام هذه المعطيات، يمكن للمنطقة تأدية دور مهم في قطاع الطاقة النظيفة عالميًا، بداية من صناعة الهيدروجين الأخضر إلى أنواع الوقود النظيفة الأخرى.

محطة للطاقة الشمسية تعزز تحول الطاقة في أميركا اللاتينية والكاريبي

محطة للطاقة الشمسية - الصورة من لاتام إف دي آي

تباطؤ تحول الطاقة في أميركا اللاتينية والكاريبي

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أشار التقرير الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي إلى أن تحول الطاقة في أميركا اللاتينية والكاريبي لا يواكب وتيرة التقدم العالمي، رغم إمكانات المنطقة.

وتحتلّ المنطقة المرتبة الثالثة عالميًا في مؤشر تحول الطاقة (ETI) لعام 2025 من بين 6 مناطق، لكنها ما تزال دون المتوسط العالمي، مع ارتفاع طفيف في أدائها العام بنسبة 1.2% فقط خلال العقد الماضي.

ويزداد هذا البطء وضوحًا مع معضلة "الاعتماد المزدوج لمصادر الطاقة"، إذ تصدر دول المنطقة النفط الخام والفحم، لكنها في الوقت نفسه تعتمد على استيراد الغاز والمنتجات النفطية، ما يتركها رهينة تقلبات الأسعار والإمدادات.

يضاف إلى ذلك قيود البنية التحتية، وتباين السياسات، وضعف التمويل والابتكار، ما يسلّط الضوء على الحاجة إلى إصلاحات واستثمارات إستراتيجية لاستغلال الإمكانات الكاملة للمنطقة.

وعند النظر داخل الإقليم، تتباين أوضاع الدول بمؤشر تحول الطاقة، حيث تحتلّ بعض بلدان المنطقة مواقع متقدمة ضمن قائمة أفضل 20 عالميًا، فيما تهبط أخرى إلى أقل من 20.

أمّا من حيث جاهزية الدول، فما تزال المنطقة ثاني أدنى إقليم في العالم من حيث الجاهزية للتحول، مع تراجع بلغ 0.8% خلال عقد، وتحسُّن لا يُذكَر على أساس سنوي (0.04%).

وبالنظر إلى الجانب الإيجابي، ارتفعت قدرات الطاقة المتجددة إلى أكثر من 366 غيغاواط، وتراجع دعم الوقود الأحفوري بنسبة 42% منذ 2016.

وقدّمت دول رائدة، مثل البرازيل وأوروغواي وتشيلي وكوستاريكا، نموذجًا لتسريع التقدم في مجال الطاقة النظيفة.

ورغم توقعات ارتفاع الاستثمارات في الطاقة النظيفة إلى 70 مليار دولار بحلول 2025، بزيادة 25% منذ 2015، فإن المنطقة جذبت 5% فقط من استثمارات القطاع الخاص العالمية في 2024، في حين تبلغ الحاجة الفعلية 150 مليار دولار سنويًا حتى 2030، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

مزرعة رياح تعزز تحول الطاقة في أميركا اللاتينية والكاريبي
مزرعة رياح - الصورة من موندو إنترناسيونال
متطلبات تحقيق تحول الطاقة في أميركا اللاتينية والكاريبي
أظهر تقرير منتدى الاقتصاد العالمي أنه رغم الموارد الوفيرة التي تضمن تحول الطاقة في أميركا اللاتينية والكاريبي، تسجل المنطقة عجزًا خطيرًا في التمويل والاستثمار، بواقع 31% أقل من المتوسط العالمي.

وتصل الخسائر في شبكات النقل والتوزيع إلى 13.5%، فضلًا عن نقص التمويل في البحث والتطوير بقطاع التقنيات النظيفة، وهو ما يحدّ من توسيع نطاق الحلول الجديدة.

ورغم ذلك، تلوح فرص واعدة في الأفق، بداية من الهيدروجين النظيف والمعادن الحيوية إلى الرقمنة والتقنيات النووية المتقدمة.

وترجمت ذلك إلى واقع ملموس مرهون بقدرة المنطقة على تحقيق الآتي:

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تعزيز قدرة توليد الطاقة المتجددة.
تأمين الوصول الشامل إلى وقود الطهي النظيف.
تطوير حلول تخزين الكهرباء وتعزيز تكامل الشبكات.
تعزيز استهلاك الوقود الحيوي المستدام.
تحسين كفاءة الطاقة.
ولتحقيق هذه الأهداف، تحتاج المنطقة إلى 4 ركائز رئيسة:

تعزيز أطر السياسات.
تعميق التكامل الإقليمي بين دول المنطقة.
توسيع شراكات التمويل.
زيادة الاستثمار في الابتكار والمهارات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

التنقيب البحري عن النفط والغاز يتعثر في 4 دول عربية

الطاقة

رغم تصاعد الاهتمام بالتنقيب البحري عن النفط والغاز في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، ما تزال مشروعات في بعض الدول تواجه بطئًا واضحًا في التنفيذ، لأسباب فنية أو اقتصادية أو سياسية.

ففي الوقت الذي تحولت فيه دول كالإمارات ومصر وليبيا وقطر إلى مراحل الحفر والإنتاج الفعلي، بقيت دول أخرى في دائرة الدراسات الزلزالية والمسوحات الجيولوجية دون ترجمة ملموسة على الأرض.

وتشير تقديرات احتياطيات التنقيب البحري عن النفط والغاز -وفق قاعدة بيانات منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)- في السواحل العربية بدءًا من المغرب إلى الخليج العربي مرورًا بشرق المتوسط، إلى إمكانات ضخمة غير مستغلة بعدد من الأحواض البحرية.

وحسب مسح أجرته منصة الطاقة، فإن تجارب 4 دول عربية (المغرب، والجزائر، ولبنان، والبحرين) تكشف أن التعثر ليس نتيجة غياب الموارد، بل نتيجة فجوة بين نقص الاستثمارات وتوفير بيئة تنفيذية مستقرة قادرة على استيعاب متطلبات الشركات الكبرى في مجالات الحفر العميق والتقنيات الحديثة.

في التقرير التالي، نرصد مسار التنقيب البحري عن النفط والغاز في 4 دول عربية، وتقديرات الاحتياطيات، إلى جانب أسباب التعثر التي تُعطّل تحول الوعود إلى إنتاج فعلي.

اكتشافات الغاز في المغرب

شهدت سواحل المغرب موجة اهتمام واسعة منذ عام 2020، بعد اكتشافات غازية محدودة في مناطق برية قريبة.

ووقّعت الرباط تراخيص مع شركات بريطانية، من بينها إس دي إكس إنرجي (SDX Energy) وشاريوت (Chariot Oil & Gas)، لاستكشاف حقول بحرية.

وعلى الرغم من إنجاز بعض المسوحات السيزمية ثلاثية الأبعاد، تأخَّر الحفر في عدد من المربعات، بسبب نقص منصات الحفر المتاحة، وارتفاع التكلفة اليومية لتشغيلها.

وغادرت إحدى سفن الحفر السواحل المغربية منتصف 2024 متجهةً إلى شرق المتوسط لتنفيذ مشروعات أكثر ربحًا، ما عطّل الجدول الزمني لمشروع حقل غاز آنشوا الذي كان من المخطط تطويره في 2025.

وتصل احتياطيات حقل آنشوا إلى 18 مليار متر مكعب من الغاز القابل للاستخراج، إلّا أن المشروع ما زال في مرحلة الدراسات النهائية دون قرار تطوير تجاري.

حقل أنشوا البحري
حقل أنشوا للغاز في المغرب - الصورة من "شاريوت إنرجي"
ويتطلب التنقيب البحري عن النفط والغاز المغربي تكاليف ضخمة، إذ يحتاج إلى منصات حفر بمواصفات محددة، أو سفينة غوص، أو بارجة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ودفعت نتائج استكشاف الغاز المغربي في حقل أنشوا -أكبر اكتشاف غير مطوّر في المغرب- غير المتوافقة مع التوقعات، شركةَ إنرجيان إلى إعلان تخارجها من المملكة، بعد نحو عام من استحواذها على حصص برخصتين بحريتين في المغرب.

وأعادت شركة إنرجيان حصصها في المشروعات البحرية المغربية إلى شركة شاريوت، عبر إتمام نقل ملكية شركتها الفرعية بالكامل، التي تمتلك حصصًا بنسبة 45% و37.5% على التوالي في تراخيص "ليكسوس" و"ريسانا".

وأسفرت نتائج حملة الحفر التي أعلنتها شركة شاريوت البريطانية في 16 سبتمبر/أيلول 2024، في البئر الرئيسة أنشوا3-، عن التوصل إلى عدد من الخزانات التي تحتوي على الغاز الطبيعي عالي الجودة.

وبعد الحفر على عمق 3045 مترًا، بوساطة سفينة الحفر ستينا فورث، في مساحة 349 مترًا من الماء، تأكَّد أن طبقات الغاز أقل من النموذج الجيولوجي قبل الحفر، كما أن هناك خزانات أخرى كانت مستهدفة، اتّضح أنها تحمل المياه.

الحفر البحري في الجزائر

أطلقت الجزائر في عام 2024 جولة تراخيص جديدة شملت 6 مواقع، استقطبت شركات عالمية، من بينها إيني الإيطالية وتوتال إنرجي، إلّا أنه لم يكن من بينها أيّ مربعات بحرية.

وفي إطار الخطط الرامية إلى التوسع في أعمال التنقيب البحري عن النفط والغاز، وقّعت الجزائر مطلع العام الجاري اتفاقية مع شركة شيفرون لإنجاز دراسة حول إمكانات موارد المحروقات في المناطق البحرية الجزائرية.

وتسعى الجزائر إلى توسيع استثماراتها في مجال الهيدروكربونات البحرية، إذ تركّز على استغلال موارد الغاز والنفط الموجودة في الحقول البحرية العميقة، ومن المتوقع إطلاق مناقصات دولية لاستغلال الموارد النفطية الموجودة في البحر خلال 2026، بوصفها تجربة أولية في هذا المجال.

منشأة نفطية في الجزائر

منشأة نفطية في الجزائر- الصورة من شركة سوناطراك

وتحتوي المياه الإقليمية الجزائرية على مخزونات ضخمة من الغاز والنفط، إذ كشفت بيانات الوكالة الوطنية لتثمين الموارد الهيدروكربونية أن الجزائر لديها أكثر من 100 ألف كيلومتر مربع من المناطق التي يُحتمل أن تحتوي على احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي البحري، لم تُستَغَلّ بعد.

وتعود مساعي الجزائر في استغلال مواردها في البحر إلى أكثر من 16 عامًا، بعد حصول سوناطراك على 4 تراخيص تنقيب صادرة عن الوكالة الوطنية لتثمين الموارد الهيدروكربونية خلال المدة من 2009 إلى 2014.

وفي عام 2017، وُقّعت 4 دراسات زلزالية واتفاقيات تقييم مع شركة توتال إنرجي، وإيني، وريبسول، وإكوينور النرويجية، لكن جميع الدراسات لم تسفر عن نتائج ملموسة حتى اليوم.

ويُرجع بعضهم التأخير باستغلال الموارد البحرية في الجزائر إلى طول الدورة التعاقدية واشتراط مراجعات تقنية دقيقة من سوناطراك قبل الموافقة النهائية على كل بئر، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الخدمات البحرية وشح أساطيل الحفر المتخصصة في أعماق المتوسط.

وكانت المزايدة التي طرحتها الجزائر نهاية 2024 (الأولى من بين 5 جولات من المقرر إطلاقها سنويًا حتى عام 2028)

أنقر هنا للرجوع للأعلى

قد خلت من أيّ مربعات بحرية، إذ تركزت حول اكتشافات برية، احتوت 5 مربعات على اكتشافات غاز، ومربع واحد فقط على حقل نفط منتج يمكن أن يستفيد من تعزيز استخراج النفط.

مشروعات الغاز في لبنان

بعد توقيع اتفاقيات ترخيص مع تحالف شركات توتال إنرجي وإيني وقطر للطاقة عام 2018، بدأ لبنان أولى عملياته البحرية في المربع رقم 9 جنوب البلاد.

وكان من المقرر حفر بئر استكشافية في الربع الأخير من 2023، إلّا أن التوترات الحدودية مع إسرائيل وتأخُّر بعض الموافقات اللوجستية دفعت الشركات إلى تأجيل الجدول الزمني.

وفي منتصف 2024 أنهت الشركات أعمال المسح الزلزالي العميق وعمليات تحليل العينات دون تسجيل اكتشاف تجاري مؤكد، ما جعل الملف يدخل مرحلة مراجعة تقنية جديدة قبل اتخاذ قرار حول الخطوة التالية.

وتُقدِّر بعض المصادر الموارد المحتملة في المربعات الجنوبية بنحو 25 تريليون قدم مكعبة من الغاز، لكنها موارد غير مثبتة تجاريًا حتى الآن.

إلى جانب المعوقات الأمنية، يواجه القطاع تحديات قانونية تتعلق بنظام تقاسم الإنتاج، إذ ما زالت المفاوضات جارية حول كيفية احتساب حصة الدولة والشركاء في حال اكتشاف الغاز بكميات اقتصادية.

كل ذلك جعل لبنان -رغم امتلاكه أحد أكثر الأحواض الواعدة في شرق المتوسط- لم ينتقل بعد إلى مرحلة تطوير أو إنتاج.

وفي بداية العام الجاري، طلب وزير الطاقة السابق وليد فياض فسخ التعاقد مع شركة توتال الفرنسية لعدم التزامها ببنود الاتفاقية الموقّعة معها حول التنقيب البحري عن النفط والغاز في لبنان.

وقال فياض وقتها: "في نهاية مدة التنقيب عن الغاز بدأت الحرب في لبنان، ما أجبر توتال على التوقُّف عن التنقيب، لكنّ هناك تقصيرًا من قِبل هذه الشركة في موضوع الالتزامات التعاقدية".

وشدد فياض على أنّ نتائج الحفر في مربع 9 (حقل قانا) أساسية لتأسيس موضوع الحفر المستقبلي، موضحًا أن ملف النفط والغاز لن يتقدّم إلّا في حال توفُّر ظروف ترضى عنها دول الخارج.

وكانت أعمال التنقيب عن الغاز في لبنان ضمن المربع 9 البحري قد أثبتت عدم وجود أيّ اكتشافات ذات جدوى تجارية، وسط احتمال كبير لعدم حفر أيّ آبار أخرى في المربع.

وتضم المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان 10 مناطق بحرية، تتراوح مساحتها بين 1201 و2374 كم2 للمربع الواحد، وأُسنِدَت عمليات البحث في قطاعين منها (قطاع4 وقطاع9) إلى ائتلاف من 3 شركات بقيادة توتال الفرنسية.

وكان تحالف الشركات العاملة في المربع 9 -وهي شركات توتال إنرجي الفرنسية وإيني الإيطالية وقطر للطاقة- قد تَقدَّم في وقت سابق للحصول على حق العمل في المربعين 8 و10 الملاصقين لحقل قانا في مربع 9، إلّا أن عددًا من النقاط الخلافية عرقلت المشروع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

احتياطيات على الورق في البحرين

تُعدّ البحرين أول دولة خليجية اكتشفت النفط في ثلاثينيات القرن الماضي، وتسعى اليوم لتطوير مواردها البحرية مجددًا عبر مشروع "خليج البحرين" الذي يُعدّ أكبر اكتشاف نفطي في تاريخ البلاد.

وتشير التقديرات الأولية إلى نحو 80 مليار برميل من النفط الصخري و30 تريليون قدم مكعبة من الغاز، لكن أغلب الموارد يقع في مكامن عميقة وصخرية يصعب تطويرها بتقنيات تقليدية.

وتعاونت البحرين مع شركات دولية عدّة، من بينها هاليبرتون الأميركية، لتنفيذ دراسات الجدوى والتقنيات الملائمة للحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي البحري، إلّا أن ارتفاع الكلفة الاستثمارية وصعوبة التمويل عطّلا انطلاق المرحلة التجريبية الكبرى التي كانت مقررة في 2024.

ومن المتوقع إعادة تقييم المشروع خلال الأشهر المقبلة بعد استكمال الدراسات، مع احتمال فتح جولة شراكات جديدة لتمويل عمليات التطوير.

وفي أبريل/نيسان من عام 2018، اكتُشِف الحقل الذي وُصِف بأنه أكبر اكتشاف نفطي منذ بدء إنتاج الخام في عام 1932 من حقل البحرين البري.

وبعد مرور أكثر من 7 سنوات على اكتشافه، لم توضع تلك الاحتياطيات موضع الإنتاج، رغم تصريحات سابقة كانت تستهدف بدء الإنتاج من حقل النفط العملاق بحلول نهاية عام 2023، لكن قرار الاستثمار النهائي ما زال معلّقًا، بسبب نقص شهية المستثمرين وارتفاع التكاليف.

وكان من المأمول أن يجعل اكتشاف حقل خليج البحرين البلاد لاعبًا كبيرًا في سوق النفط؛ إذ توقعت المنامة أن يحتوي على أضعاف النفط الذي ينتجه حقل البحرين البري وحقل أبو سعفة البحري المشترك مع السعودية.

وتسعى البحرين في خطّتها من الحقل إلى إنتاج نحو 200 ألف برميل يوميًا، وهو ما قد يضاعف إنتاج البحرين من النفط الذي يبلغ نحو 190 ألف برميل يوميًا حاليًا.

الخلاصة..

يعكس التنقيب البحري عن النفط والغاز في الدول الـ4 المفارقة التي تشهدها المنطقة العربية، إذ تمتلك ثروات ضخمة غير مستغلة بسبب معوقات تنظيمية وتمويلية وسياسية، في حين تسابق دول الجوار الزمن لتوسيع إنتاجها البحري.

يملك المغرب اكتشافات صغيرة واعدة، لكنها مؤجلة، في حين تملك الجزائر بنية تحتية قوية، لكنها تعاني بطء اتخاذ القرار، ولبنان غارق في نزاعاته الحدودية، والبحرين تصارع تحديات تقنية واقتصادية لإنتاج نفطها الصخري البحري.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أكبر صفقات الغاز المسال في مصر خلال 9 أشهر.. وشحنات نادرة للتصدير

الطاقة

شهدت أكبر صفقات الغاز المسال في مصر خلال الأشهر الـ9 الأولى من عام 2025 تحولات بارزة، بين محاولات لتأمين إمدادات عبر استئجار وحدات عائمة، وصفقات تصدير محدودة عكست التحديات التي تواجهها القاهرة في سوق الطاقة.

وبحسب بيانات أسواق الغاز المسال العالمية لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فإن مصر وجدت نفسها مضطرة للجمع بين التصدير والاستيراد، بعد أن كانت مصدّرًا صافيًا حتى عام 2023، وهو ما يعكس الصراع بين الإنتاج المحلي وتنامي الطلب.

وأدت الزيادة المتواصلة في احتياجات الكهرباء إلى دفع الحكومة المصرية نحو إبرام صفقات مع شركات عالمية لتوفير شحنات الغاز المسال، إلى جانب استئجار محطات عائمة قادرة على تلبية المتطلبات الفورية.

ومع ذلك، أبرزت أكبر صفقات الغاز المسال في مصر خلال هذه المدة مكانة البلاد بوصفها مركزًا رئيسًا في شرق المتوسط، يجمع بين إمكانات التصدير عبر محطتي إدكو ودمياط، وخطط استيراد لتأمين الاستهلاك المحلي المتنامي.

فوز تحالف مصري – يناير 2025

جاء فوز تحالف من شركات مصرية بعقد ضخم ضمن مشروع الرويس للغاز المسال في الإمارات، ليشكّل إحدى أكبر صفقات الغاز المسال في مصر خلال يناير/كانون الثاني 2025، ويؤكد حضور الشركات المصرية في مشروعات إقليمية كبرى.

وأعلنت شركة أدنوك للغاز ترسية 3 عقود بقيمة 8 مليارات درهم (2.1 مليار دولار)، شملت محطة تكييف أولية ومرافق ضغط وخطوط أنابيب، ما يعزز موقع مشروع الرويس بصفته أول منشأة من نوعها لتصدير الغاز المسال في المنطقة.

ويُبنى المشروع في مجمع حبشان، الذي يُعدّ الأكبر عالميًا لمعالجة الغاز بقدرة تصل إلى 6.1 مليار قدم مكعبة يوميًا، وهو ما يرسّخ دور الشركات المصرية في تنفيذ عقود البنية التحتية العملاقة.

وتكشف هذه الصفقة قدرة القاهرة على تصدير خبراتها الهندسية والفنية إلى أسواق الطاقة الإقليمية، بما ينعكس إيجابًا على مكانة مصر في مشروعات الغاز العالمية، حسب متابعة منصة الطاقة المتخصصة لمستجدات القطاع.

من أبرز أكبر صفقات الغاز المسال في مصر خلال مارس/آذار 2025، جاء إعلان التوصل إلى اتفاق مبدئي مع شركة إكسيليريت إنرجي الأميركية لاستئجار سفينة إعادة تغويز لتأمين إمدادات السوق المحلية.

ويأتي الاتفاق في ضوء امتلاك الشركة الأميركية أسطولًا ضخمًا من وحدات التخزين وإعادة التغويز العائمة، ما يمنح مصر مرونة إضافية لمواجهة الطلب المتزايد على الغاز، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وجاءت هذه الخطوة بالتوازي مع تزايد الاحتياطيات المكتشفة في شرق المتوسط، ورغبة القاهرة بتعزيز دورها في تجارة الغاز المسال عبر البنية التحتية المتطورة لديها، إذ رحّب الجانب الأميركي بهذه الخطوة، لأنها تمثّل شراكة جديدة في سوق الغاز العالمية.

أول شحنة غاز مسال – مايو 2025
سجلت مصر أول شحنة غاز مسال للتصدير إلى آسيا في أبريل/نيسان 2025، لتدخل ضمن أكبر صفقات الغاز المسال في مصر، بعد توقُّف دام عامًا كاملًا بسبب انخفاض الإنتاج المحلي، وتوجيه الإنتاج إلى الداخل على خلفية نقص الكهرباء.

وبحسب بيانات وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)، بلغت الشحنة نحو 48 ألف طن، لتكون أول صادرات منذ أبريل/نيسان 2024، حينما اضطرت القاهرة إلى التوقف عن التصدير للمرة الأولى منذ 2018.

وقبل التوقف، وصلت صادرات الغاز المسال المصرية إلى 0.540 مليون طن في 2024، مقارنة بـ3.38 مليون طن في 2023، ما يعكس التراجع الكبير في الكميات المتاحة للتصدير.

شهد شهر مايو/أيار 2025 دخول صفقة إنشاء محطة عائمة لاستيراد الغاز المسال ضمن أكبر صفقات الغاز المسال في مصر، بعد توقيع اتفاق بين "إيجاس" وشركة هوغ إيفي المحدودة لمدة 10 سنوات.

وتضمنت الصفقة نشر سفينة "هوغ غاندريا" بميناء سوميد قرب الإسكندرية في الربع الأخير من 2026، بعد تحويلها من ناقلة غاز إلى وحدة تخزين وإعادة تغويز عائمة، إذ سيكون المشروع رابع محطة عائمة تستأجرها القاهرة لتأمين الإمدادات.

وأبرزت الصفقة اعتماد القاهرة المتزايد على الواردات في ظل ارتفاع الطلب المحلي، كما عكست توجُّه مصر إلى حلول طويلة الأجل، تضمن استقرار الإمدادات وتحقيق التوازن بين احتياجاتها الداخلية وقدرتها على الحفاظ على دورها بصفتها مركزًا إقليميًا للطاقة.

ناقلة الغاز المسال هوغ غاندريا
ناقلة الغاز المسال هوغ غاندريا - الصورة من الموقع الرسمي لشركة هوغ إل إن جي
صفقات غاز مسال مصرية – يونيو 2025
أعلنت القاهرة إبرام سلسلة من الاتفاقيات في يونيو/حزيران 2025، لتصبح ضمن أكبر صفقات الغاز المسال في مصر، من خلال شراء أكثر من 125 شحنة سنويًا من مورّدين عالميين.

وشملت الصفقات شركات كبرى، مثل أرامكو السعودية، وترافيغورا، وفيتول، وشل، وسوكار الأذربيجانية، بما يعكس تنوّع المورّدين والاعتماد على شبكة واسعة لتأمين الاحتياجات، وفق ما تابعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتُعدّ الاتفاقية مع أرامكو السعودية الأولى من نوعها بين القاهرة وشركة عربية منذ استئناف الاستيراد عام 2024، ما يعزّز البعد الإقليمي لشراكات مصر في مجال الطاقة، لا سيما مع المملكة العربية السعودية.

يشار إلى أن القاهرة كانت قد وضعت هدفًا لاستيراد كميات ضخمة من الغاز المسال، تتراوح بين 155 و160 شحنة خلال صيف العام الجاري 2025، لتغطية الطلب المتزايد على الكهرباء، وضمان استقرار الشبكة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شحنة مثيرة للجدل – سبتمبر 2025

بـرزت شـحنة غـاز مسـال غـادرت محطـة إدكـو في سـبتمبر/أيلـول 2025 بوصفهـا إحـدى أكبر صفقـات الغـاز المسـال في مصر، بعدمـا اتجهـت إلى ميناء سـاغونتو الإسـباني، رغـم اعتمـاد القاهـرة علـى الـواردات في المـدة الأخيرة.

وغـادرت ناقلـة "مينيرفـا أمورغـوس" في 20 سـبتمبر/أيلول، محمّلـة بشـحنة متجهـة إلى أوروبـا، مـا يعكـس مرونـة البنيـة التحتيـة المصريـة القـادرة علـى تلبيـة الطلـب العالمـي رغـم الضغوط المحلية، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وبحسـب بيانـات تتبُّـع السـفن، فـإن الناقلـة وصلـت إلى إسـبانيا في 24 سـبتمبر/أيلول، لتسـجّل أولى الشـحنات الأوروبيـة منـذ أشـهر، محمّلـة بشـحنات مـن محطـة إدكـو، التي تبلـغ سـعتها، مـع محطـة دميـاط، أكثر مـن 12 مليـون طـن سـنويًا.

أنـقـرهـنـا للرجـوع للأعـلى

الصين تشهر سلاحاً جديداً بالحرب التجارية مع أميركا.. البطاريات

اقتصاد الشرق

يُتوقع أن تُحدث حزمة القيود الجديدة التي أعلنتها الصين على تصدير البطاريات آثاراً كبيرة على الشركات الأميركية.

فبعد أن استخدمت بكين سابقاً العناصر الأرضية النادرة كأداة في الحرب التجارية مع واشنطن، حددت الصين – بفضل موقعها المهيمن في صناعة البطاريات– نقطة ضغط جديدة في المحادثات التجارية، في وقت تزداد حاجة الولايات المتحدة إلى حلول تخزين الطاقة لدعم مراكز البيانات واستقرار الشبكة الكهربائية.

هيمنة الصين على سلاسل توريد البطاريات

القيود، التي تدخل حيّز التنفيذ في 8 نوفمبر، تشمل جزءاً واسعاً من سلسلة توريد البطاريات، إذ تضم بطاريات الليثيوم-أيون واسعة النطاق المستخدمة في تخزين الطاقة، إضافة إلى المواد المكوِّنة للأقطاب الموجبة والسالبة، وآلات تصنيع البطاريات، وهي جميعها تقنيات تمتلك فيها الصين تفوقاً واضحاً.

وكما في القيود السابقة، تتطلب القواعد الجديدة من شركات البطاريات الحصول على تراخيص من وزارة التجارة الصينية قبل تصدير منتجاتها، وهو نظام يسمح لبكين بتسليح صادراتها بشكل انتقائي.

قال ماثيو هيلز، المحلل المتخصص في التجارة وسلاسل الإمداد لدى "بلومبرغ إن إي إف" (BloombergNEF): "رغم أن هذه الإجراءات لا تؤثر على نطاق واسع من الصناعات مثل غيرها من القيود الصينية على الصادرات، فإن هيمنة الصين على سلاسل توريد البطاريات تعني أنها قادرة على الضغط بقوة، وهو ما سيؤثر على الشركات الأميركية سريعاً".

أميركا تعتمد على الصين في بطاريات الليثيوم أيون

في الأشهر السبعة الأولى من 2025، شكّلت بطاريات الليثيوم-أيون الصينية المخصصة لشبكات الكهرباء نحو 65% من واردات الولايات المتحدة، وفقاً لأحدث بيانات "بلومبرغ إن إي إف". وأوضح محللون أن هذه الأنواع من البطاريات ستتأثر بالقيود الجديدة.

البطاريات تُعدّ عنصراً حيوياً للولايات المتحدة في ظل ارتفاع الطلب على الطاقة الناتج عن طفرة الذكاء الاصطناعي. فقد تضاعف استهلاك الكهرباء في مراكز البيانات الأميركية بين عامي 2017 و2023، بحسب تقرير صادر عن مختبر "لورنس بيركلي الوطني"، الذي أشار إلى أن هذا الرقم قد ينمو بنحو الضعف أو ثلاث مرات بحلول 2028.

ورغم أن طفرة الذكاء الاصطناعي في الصين تواجه قيوداً بسبب نقص الشرائح الأميركية المتقدمة، قالت إميلي كيلكريز، مديرة برنامج الطاقة والاقتصاد والأمن في مركز الأمن الأميركي الجديد، إن "العنصر المقيد في الولايات المتحدة يتمثل في الطلب على الطاقة لتشغيل البنية التحتية لمراكز بيانات الذكاء الاصطناعي".

قدرات تخزين الكهرباء

تساعد البطاريات فائقة القدرة في تخزين فائض الطاقة المتجددة وإطلاقها عند الحاجة، ما يساهم في تجنب

أنقر هنا للرجوع للأعلى

انقطاع التيار الكهربائي وتعزيز استقرار الشبكة. وبعد أن كانت شبه معدومة قبل عقد، بلغت قدرة البطاريات على مستوى المرافق في الولايات المتحدة 26 غيغاواط في 2024. وفي تكساس وحدها، دخلت الخدمة العام الماضي طاقة تخزين تبلغ 4 غيغاواط– تكفي لتزويد نحو 3 ملايين منزل بالكهرباء.

تُقدّر "بلومبرغ إن إي إف" أن ما يصل إلى 136 غيغاواط من القدرات الجديدة سيُضاف في أنحاء البلاد خلال العقد المقبل. وقال هيلز إن معظم هذه الإمدادات سيأتي من الصين ولا يمكن استبداله بسهولة من دول أخرى.

طلب أميركي قوي على تخزين الطاقة.. وقدرات محدودة

رغم نمو قدرة الولايات المتحدة على تصنيع البطاريات خلال السنوات الأخيرة، فإنها لا تزال غير كافية لتلبية الطلب المحلي على تخزين الطاقة. كما أن هذه المصانع ستتأثر أيضاً بالقيود الصينية الجديدة، إذ تسيطر الصين على نحو 96% من القدرة الإنتاجية العالمية للأنودات و85% من الكاثودات، وفقاً لـ"بلومبرغ إن إي إف".

الصين تعزز هيمنتها على الليثيوم بخطط لتقييد تصدير التكنولوجيا

قال كوري كومبس، رئيس أبحاث المعادن الحرجة وسلاسل الإمداد في شركة "تريفيوم تشاينا" (Trivium China)، إن إدراج هذه المكونات الأساسية في الإجراءات الصينية يمثل "تصعيداً كبيراً"، لأن الشركات خارج الصين تعتمد عليها إلى حدّ كبير.

شركات أميركية في مرمى قيود الصين

ترى سيلينا ميكولايتشاك، المسؤولة التنفيذية السابقة التي أشرفت على تصنيع البطاريات لدى "تسلا" و"باناسونيك"، أن "عدداً كبيراً من مصانع البطاريات التي أُنشئت في جنوب شرق الولايات المتحدة سيتأثر بهذه الإجراءات، إذ تعتمد الشركات على هذه المواد الخام مباشرةً".

تراجع سعر سهم شركة "فلوانس إنرجي" (Fluence Energy) بأكثر من 12% يوم الجمعة –وهو أكبر انخفاض يومي منذ 12 أغسطس– بينما تراجعت أسهم "تسلا" بنسبة 5%. وتعتمد الشركتان جزئياً على مكونات البطاريات الصينية.

قال دينيس فارس، الرئيس التنفيذي لشركة "دراغونفلاي إنرجي" (Dragonfly Energy)، التي تمتلك مصنع تجميع في نيفادا، إن الإجراءات الصينية "تضيف طبقة جديدة من التعقيد إلى سلسلة الإمداد العالمية الضيقة بالفعل، وتؤكد أهمية تسريع الابتكار المحلي"، مضيفاً أن شركته "تعمل بنشاط على تقليل الاعتماد على المكونات الصينية ضمن خطتها طويلة الأمد".

خطر يهدد صناعة البطاريات الصينية

قد تُدخل القيود أيضاً صناعة البطاريات الصينية، التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، في دائرة الخطر. ففي ظل فائض الطاقة الإنتاجية في الداخل، أصبحت الشركات الصينية تعتمد على الأسواق الخارجية بشكل متزايد، ما يجعل "من غير الواضح كيف تعتزم الصين تطبيق نظامها الجديد"، بحسب برايان بيل، الباحث في السياسات والجغرافيا السياسية لدى "بنشمارك مينيرال إنتليجنس" (Benchmark Mineral Intelligence).

ويرى محللون أن الإجراءات الصينية تمثل مصدر ضغط رئيسياً في المفاوضات التجارية، كما أنها وسيلة للحفاظ على ميزتها التنافسية.

قالت إليريا ماتسوكو، الزميلة البارزة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية والمتخصصة في صناعة الطاقة النظيفة الصينية، إن "الصين كانت واضحة جداً بشأن

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عـدم رغبتهـا في التخلـي عـن تقنياتهـا الأساسـية"، مضيفـة: "إنهـم يسـعون فـعلاً إلى أن تصبـح بلادهـم القـوة الرائـدة في هـذه الصناعـة لعقـود قادمـة".

وسيعتمد مدى استخدام الصين لقوتها في سوق البطاريات جزئياً على نتائج المحادثات التجارية. فقد سمحت بكين باستئناف شحنات العناصر الأرضية النادرة إلى الولايات المتحدة بعد التوصل إلى اتفاق مع إدارة الرئيس دونالد ترمب في يونيو الماضي.

كان من المقرر أن يلتقي ترمب والرئيس شي جين بينغ في كوريا الجنوبية في وقت لاحق من هذا الشهر لعقد اتفاق تجاري جديد، لكن ترمب قال يوم الجمعة في سلسلة منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي إنه "لا يرى سبباً" لحضور الاجتماع، وهدّد بفرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 100% على الصين رداً على أحدث القيود التي فرضتها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.